



Distr.  
GENERAL

A/CN.9/228  
17 June 1982

ARABIC  
Original: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

لجنة الأمم المتحدة

للقانون التجاري الدولي

الدورة الخامسة عشرة

نيويورك ، ٢٦ تموز / يوليه - ٦ آب / أغسطس ١٩٨٢

### التدريب والمساعدة

مذكرة من اعداد أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

١ - اتفقت اللجنة (١)، في دورتها الرابعة عشرة ، على أنه ينبغي لها أن تواصل رعاية الندوات والحلقات الدراسية في ميدان القانون التجاري الدولي . وأعتبر أن من المستصوب فيما يتعلق بهذه الحلقات الدراسية أن تنظم على أساس اقليمي . وكان هناك شعور بأن هذه الطريقة تسمح بحضور عدد أكبر من المشتركين من المنطقة ، كما أن الحلقات الدراسية نفسها ستساعد على تشجيع اعتماد النصوص الناشئة عن أعمال اللجنة . ورحبت اللجنة بمكانية رعاية الحلقات الدراسية الاقليمية بصورة مشتركة مع المنظمات الاقليمية . وطلب من الأمانة العامة القيام بما تراه مناسبا من ترتيبات في هذا المجال .

٢ - أكدت الجمعية العامة من جديد ، في قرارها ٣٦/٣٢ المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، ما للأعمال التي تضطلع بها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي فيما يتعلق بالتدريب والمساعدة في ميدان التجارة الدولية من أهمية ، لا سيما للبلدان النامية . ورحبت بالمبادرات التي تتخذ حاليا لرعاية حلقات دراسية اقليمية بالاشتراك مع المنظمات الاقليمية ، مثل اللجنة الاستشارية القانونية الأسيوية - الافريقية واللجنة القانونية للبلدان الأمريكية . ودعا القرار أيضا الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات والمؤسسات والأفراد الى مساعدة أمانة اللجنة في تمويل وتنظيم الندوات والحلقات الدراسية .

(١) تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة

عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٧

(A/36/17) ، الفقرة ١٠٩ .

٣ - وقد أدرجت اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، موضوع البيع الدولي للبضائع في برنامج حلقتها الدراسية السنوية لعام ١٩٨٢. ويشمل برنامج الدورة الدراسية الثامنة حول القانون الدولي المزمع عقدها في الفترة من ٢ إلى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٢، في ريبودي جانيرو محاضرة ومناقشة حول الموضوع. وقد اختيرت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا ١٩٨٠) واتفاقية فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع (نيويورك، ١٩٧٤) للحلقة الدراسية نظرا لاحتمال سريانها في المستقبل القريب.

٤ - وقد وافق الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الأسيوية - الأفريقية أيضا على تنظيم حلقتين دراسيتين نهاريتين بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي تتناولان موضوعات القانون التجاري، وبالتزامن، كلما أمكن ذلك، مع دوراتها السنوية. وسوف يتيح هذا الترتيب للمندوبين الذين يحضرون اجتماعات اللجنة الفرعية الاستشارية القانونية الأسيوية - الأفريقية المعنية بمسائل القانون التجاري الدولي، الاشتراك في الحلقات الدراسية.

٥ - كما تعاونت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مع غرفة استكهولم للتجارة ورابطة التحكيم الأمريكية وغرفة التجارة والصناعة للاتحاد السوفياتي عن طريق الاشتراك في ندوة عن التحكيم التجاري الدولي عقدت في الفترة من ٤ إلى ٥ آذار/مارس ١٩٨٢ في استكهولم. وقد نظمت الندوة للاحتفال بالعيد الخامس "لسريان شرط التحكيم الاختياري للاستخدام في عقود التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي" الذي ستقوم بمقتضاه غرفة استكهولم للتجارة بإجراء التحكيم طبقا لنظام تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وقد كرس يوم كامل في هذه الندوة للأنشطة التي قامت بها اللجنة في ميدان تسوية المنازعات التجارية الدولية.

٦ - وفيما يختص بتمويل برنامج التدريب والمساعدة، تم استلام مساهمة من حكومة يوغوسلافيا قدرها ٣٠٠٠ دولار أمريكي.

٧ - وعلاوة على ذلك، أعربت نقابات المحامين بطريقة غير رسمية، عن استعدادها لتقديم المحاضرين، على نفقتها الخاصة، لخدمة الحلقات الدراسية المزمع عقدها في البلدان النامية. كما تتفاوض الأمانة حاليا مع حكومة معينة لديها اعتمادات للمؤسسات التعليمية في البلدان النامية، وذلك للمساعدة في تمويل الحلقات الدراسية الإقليمية بشكل منتظم.

٨ - وفي حين أن إمكانية عقد حلقات دراسية مستقلة يعد أمرا بعيد الاحتمال ما لم تتلق الأمانة مساهمات مالية كبيرة، فإن الأمانة تسبر شتى إمكانيات التعاون مع المنظمات والمؤسسات لتنظيم حلقات دراسية تستغرق مدتها فيما بين يومين أو ثلاثة أيام تتناول مختلف جوانب القانون التجاري الدولي. ويمكن أن تستخدم حلقات دراسية من هذا القبيل كمحفل لتشجيع النصوص القانونية الناشئة عن أعمال اللجنة.

٩ - وخلال العام المنصرم، تلقى طالب داخلي تدريباً عملياً في أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي طبقاً لبرنامج الزمالة في مجال القانون الدولي التابع للأمم المتحدة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.